

## لنا كلمة



عبد التبي سلمان  
نائب الأمين العام

## أصبأنا في بنك الخليفة الدولي ..... نحن ممكن!



إعتصام نقابة المصرفيين أمام بنك الخليج الدولي

ها هو بنك الخليج الدولي يعلن عن مضاعفة صافي أرباحه للربع الأول من العام الحالي ٢٠٠٩ والتي بلغت ٥٠ مليون دولار قبل اقتطاع الضرائب مقابل ٢٢-٧ مليون دولار عن ذات الفترة من العام الماضي، معللاً ارتفاع أرباحه عن نفس الفترة من العام الحالي بسبب تخلي إدارة البنك عن عمليات المتاجرة في الأسهم بسبب إنهاء البنك نشاطه في هذا المجال، كما أوضحت إدارة البنك أن أحد أهم أسباب تراجع إيرادات الفوائد لدى البنك جاء نتيجة الاتجاه لتخفيض سياسة المخاطر في الميزانية العامة في ظل الأزمة المالية العالمية الحادة.

بالدرجة الأولى يعني ذلك أن ما يعترض مسيرة البنك اليوم من أوضاع مالية صعبة كانت في جانب كبير منها بسبب بعض السياسات التي اختطها مجلس إدارته وإدارته التنفيذية وليس بسبب أداء أو عدد العاملين فيه بكل تأكيد، وبالرغم من الإعلان عن تخلي البنك عن سياساته السابقة التي اعتمدت على زيادة حجم المخاطر الاستثمارية، إلا أن البنك بدأ بتحقيق ربحية مضاعفة عن ما حققه في نفس الفترة من العام الماضي.

إذا لا نستطيع أن نفهم مغزى أن تقدم إدارة البنك المذكور على تسريح ٥٩

بالرغم من التصريحات الرسمية، في مناسبات مختلفة وعلى عدة مستويات رسمية، بأن الدولة لن تسمح بأن يتم تسريح العمال و الموظفين، من قبل الشركات و البنوك، كتوجه لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية، إلا أن واقع الأمر و شدة تأثير هذه الأزمة قد أعطي مبرراً للشركات و البنوك بأن تقدم على رمي تأثيراتها على كاهل عمالها و موظفيها .

وإذا كان بنك الخليج الدولي هو الذي أقدم على الفصل التعسفي الجماعي لموظفيه الـ ٥٩، فهذه القائمة لن تكون الأخيرة في سلسلة التسريحات الجماعية، فكثير من الإدارات الفاشلة والمغامرة في الشركات و البنوك تنتظر بشهية أن تغطي فشلها برمي عمالها و موظفيها إلى قائمة جيش العاطلين، تحت مرأى و مسمع الجهات الرسمية، التي أشبعتنا كلاماً و وعوداً بأنها لن تسمح بذلك .

إن التحديات كبيرة أمام العاملين و نقاباتهم وعلى رأسها الاتحاد العام، في مواجهة التسريحات الجماعية، وأن من يعتقد بأن سياسة الغموض و التهوين و التريث التي تتبعها بعض الأطراف الرسمية و تتبعها بعض القيادات العمالية كدليل لتحركاتهم، هي التي تمنع هذه التسريحات التعسفية، فهذا اعتقاد خاطئ، في ظل وجود مسؤولين على رأس هذه المؤسسات التي لا تؤمن أساساً بالحقوق المشروعة للعمال، و تتجاهل أيضاً توجيهات القيادة العليا في هذا البلد .

إننا نرى أن للعمال أدواتهم القانونية الضاغطة غير المستخدمة، ولم يتم تفعيلها من قبل الإتحاد العام و النقابات، لذلك أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الإتحاد العام و النقابات العمالية في الاستعداد و التحضير للاحتجاجات التضامنية السلمية في مواجهة هذه التسريحات الجماعية والتي لن تنتهي فصولها طالما أن تداعيات الأزمة قد تطول لسنوات قادمة .



موظفا بينهم ٣٧ موظفا بحرينيا ممن خدموا البنك لسنوات وعقود طويلة، وأعطوا من عمرهم وجهودهم سنوات في خدمة البنك وزيادة أرباحه التي يعرف الجميع هنا وفي المنطقة أرقامها الفلكية بشكل عام. ومن الواضح جدا وبحسب ما تفصح عنه الأرقام المشار إليها أنه ليس لأي من هؤلاء الموظفين أو حتى غيرهم أي ذنب أو جريرة بما حققه البنك من خسائر مع نهاية العام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية التي تجتاح العالم منذ أشهر، بل أن الإصرار على تخلص البنك من موظفيه بحسب ما فهم من بيانات البنك، لن يفهم إلا بسبب نظرة الإدارات المعنية في بعض البنوك والمصارف والشركات والمؤسسات بدونية إلى العاملين من الموظفين والموظفات بدونية وعدم اكتراث لأوضاعهم المعيشية والأسرية وستبقى تلك النظرة لدينا حتى يثبثوا عكس ما نقول، فعلى الرغم من تلك السنين الطويلة التي قضاها في تحقيق أرباح تلك البنوك والشركات ولم ينالوا في مقابلها سوى الفتات من تلك الأرباح الرهيبة التي حققها ملاك أسهم تلك البنوك أو الشركات.

والأمر الآخر الذي يجب الالتفات إليه وندعو نقابة المصرفيين بصفتها الجهة المعنية بالدفاع عن مصالح العمال والموظفين في مؤسساتنا المالية وكذلك الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين للالتفات إليه، هو أن إدارات تلك البنوك والمؤسسات المالية لم تكلف نفسها عناء البحث عن سبل أخرى أكثر نجاعة وإنصافا تجاه العاملين فيها، ونحن هنا لا نتحدث عن حجم التعويض المقدم لهم بقدر ما نتحدث عن السياسة المتبعة في عملية التسريح القهري لهم، حيث يجمع الكثير ممن إلتقيناهم من العاملين المسرحين أن هناك بدائل متاحة أمام إدارة

الحماية الاجتماعية الذي هو السمة الأبرز لمجتمعاتنا النامية.

إن الوقفة الشجاعة التي أبدتها جل مكوناتنا العمالية والمدنية والسياسية بالتضامن مع العاملين المسرحين من بنك الخليج الدولي، والذين يمرون بمحنتهم الكبيرة التي هي محنتنا جميعا لتحتم على الجسد العمالي ممثلا في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ونقابة المصرفيين من ضمنه، الوقوف بصلاية وتلاحم أمام الخطر القادم الذي لن يستثني أحدا، خاصة وأن الذرائع باتت متاحة أمام كافة البنوك والمؤسسات المالية ومن بعدها الشركات والمؤسسات المختلفة، والتي حتما سنشهد استنادهم خلال الفترة القادمة إلى مسببات الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم في المضي قدما دون تحملهم لمسئولية الشراكة المجتمعية التي أن لتلك المؤسسات أن تدلل على تحملها ولو لجزء يسير منها، في مقابل ما تجنيه من أرباح مهولة في ظل غياب أي نظام ضريبي يمكن أن يفرض عليها شيئا من مسؤولياتها تجاه اقتصاد الوطن وسلامة أوضاعه الاجتماعية.

كل الدعم والمساندة لإخوتنا وأخواتنا العاملين في البنوك والمؤسسات المالية ومختلف مواقع الإنتاج وعاشت طبقتنا العاملة البحرانية بوحدتها وضمودها أمام العاصفة.

البنك لم تكلف نفسها عناء الأخذ بها، ومنها على سبيل المثال أن هناك مجموعة كبيرة نسبيا من العاملين لديها من البحرينيين تحديدا ممن ينشدون منذ فترة إحالتهم إلى التقاعد المبكر بعد أن خدموا طويلا بشرط تقديم بعض التسهيلات المنصفة لهم، حتى يتسنى إتاحة الفرصة لمن لا زالوا قادرين من الموظفين على استلام مهماتهم بعدهم، وبالتالي يمكن للإدارة إيجاد حلول مشرفة تحفظ كرامة العاملين من جهة وتحافظ على كواردها المهنية التي لا زالت قادرة على العطاء من أجل تحقيق نتائج أفضل، بالإضافة إلى الحفاظ على سمعة المؤسسة بالدرجة الأولى، كما أنه لم يتم النظر إلى تقليص الأعداد الكبيرة من الأجنب الذين يحتلون مناصب وامتيازات كبيرة أو حتى مجرد التفاوض حول تقليص شيء من امتيازاتهم على الأقل، بالضبط كما لجأت إلى ذلك الكثير من المؤسسات حول العالم في ظل ما تتحدث عنه الإدارة من مصاعب!

ولكن يبدو أن هذا المنطق والفهم يبقى بعيدا عن عقول إدارات بعض مؤسساتنا، التي كثيرا ما تجد ضالتها في استهداف الحلقة الأضعف ألا وهي الطبقة العاملة الوطنية دون اكتراث بتبعات تلك التسريجات وانعكاساتها الاجتماعية اللاحقة على مجمل الأوضاع المعيشية للأسر والأفراد مستغلين في ذلك ضعف وهشاشة نظام

## بيان بخصوص فصل بنك الخليج الدولي لعماله و موظفيه

يستمر مسلسل فصل بنك الخليج الدولي لعماله و موظفيه و يستمر معها تحديه لإدارة المسؤولين الرسميين و رغبتها في جعل البحرين بعيدة عن ضغوطات الأزمة المالية.

لقد حقق هذا البنك و غيره أرباحاً بمئات الملايين في سنوات عمله في البحرين و إستطاع من خلال التسهيلات التي منحهم لها هذا الوطن أن يقوموا بعملهم على أكمل وجه. و اليوم عند هذا المنعطف يقوم البنك المذكور بجعل البحرين و أبنائها يدفعون ثمن مغامراته . و هكذا و بدون مراعات لعماله يفصلهم البنك و يقطع جزء من حقوقهم لتسوية ديونهم لدى البنك، تحدي واضح لكل ما تمثله البحرين قيادة و حكومة و شعباً و إستقراراً لهذا الوطن الصغير الذي لم يبخل يوماً

### عاشت الطبقة العاملة البحرانية نقابة عمال البنا

من تلك الظاهره التي أصبحت سياسة عامة تلجأ إليها مؤسسات وشركات القطاع الخاص تحت ذريعة الأزمة لمالية والتي لا ذنب للعمال والموظفين فيها... كما تناشد نقابة السفر والسياحة كل القوى الديمقراطية والحقوقية بالوقوف بجانب المفصولين وتفصيل الأدوات والوسائل التشريعية عبر المجلس النيابي لتنفيذ وتشريع توجيهات القيادة السياسية الداعية لعدم فصل البحرينيين من أعمالهم بسبب تداعيات الأزمة المالية.

٧ يونيو ٢٠٠٩

## نقابة السفر والسياحة تشجب وتستنكر فصل موظفي المصارف

تعرب نقابة السفر والسياحة عن عميق أسفها وأستنكارها لما يتعرض له موظفي المصارف من تضيق على حقوقهم المشروعة وتعرض البعض منهم لحالات الفصل التعسفي والتسريح بحجة الأزمة المالية مما يعني تهديد فعلي لأرزاق الموظفين وشتات لأسرهم بسبب فقدان مصدر الدخل، وبناء

الأسر المسرحه المثقلة بالديون لدي المؤسسات المالية والبنوك . إننا في نقابة التأمين نقف جنباً إلى جنب وفي خندق واحد مع زملائنا في نقابة المصرفيين من أجل الوصول إلى حل عادل يرضي المفصولين . عاشت الطبقة العاملة البحرانية ممثلة بالإتحاد العام لنقابات عمال البحرين .

عاشت نقابة المصرفيين من أجل الدفاع عن المفصولين في القطاع المصرفي .

### نقابة التأمين

٢٠٠٩/٠٦/٨

قوته وهذا ما جاء في تصريحات الصحافة . ومن هنا نعلن بأن هذه الخطوة التي أقدمت عليها إدارة البنك تتنافى مع التوجيهات الملكية و التي أكدت مراراً بأن الرأسمال البشري البحريني هو الثروة الحقيقية لهذا البلد في المقام الأول وعدم إتخاذ أي خطوة تسريح في ظل وجود عمالة أجنبية لهذه المؤسسة أو تلك .

إن هذه الخطوة لم تراعي التوجيهات الملكية ولم تعطي أي اعتبار لإرتفاع نسبة البطالة لدى المواطنين ولم تأخذ بالحسبان النتائج المترتبة لهذه الخطوة من الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي لوضع معيلى

## نقابة التأمين تدين تسريح موظفي بنك الخليج الدولي

عندما أعلن بنك الخليج الدولي بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٩ تسريح ما يقارب ٥٩ موظفاً حيث يمثل ٢٧ موظف من البحرينيين بحجة الأزمة المالية التي عصفت بالعالم أجمع، وكننا نعلم بأن المملكة العربية السعودية ضخّت بما يعادل ٤ مليار دولار في ميزانية البنك لكي يستمد

التعسفي الذي يمارس في حق العمال بذريعة الأزمة المالية عبر سن تشريعات تؤمن للعمال و الموظفين حق العمل و الأستقرار الوظيفي كما نهيب بالحركة النقابية بتفعيل مبدأ التضامن العمالي والنقابي لمواجهة هذه السياسات ونطالب كافة مؤسسات المجتمع المدني بتحمل مسؤولياتها بالوقوف الى جانب نقابة المصرفيين و التضامن معها و دعمها لتحقيق مطالبها العادلة و المشروعة و التي تؤمن و الأستقرار الإجتماعي والاقتصادي في البلاد.

### نقابة العاملين في شركة الحد للطاقة

الى جانب نقابة المصرفيين و الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين في مساعيها الحثيثة لمطالبة ادارة البنك بالعودة عن قرار الفصل و ارجاع المفصولين الى اعمالهم و فاء لهم و لخدمتهم عبر سنوات للرقي بعمل البنك و تطوير خدماته و انه من لأجحاف بحقهم ان يفصلوا بحجة الأزمة المالية فهذه الأزمة يجب ان لا تحل بتضحية بالموظفين و العمال الذين لم يكونوا سببها

إننا نناشد ادارة البنك العودة عن قرارها و ارجاع المفصولين كما نطالب الجهات الرسمية و في مقدمتهم وزارة العمل بوضع حد لسياسة الفصل

## بيان تضامن مع مفصولي بنك الخلج

في خطوة مخالفة لكل الجهات الرسمية و خاصة المعلنة من قبل القيادة السياسية للبلاد اقدم بنك الخليج الدولي على فصل مجموعة من الموظفين بذريعة تأثره بالأزمة المالية إننا في نقابة العاملين في شركة الحد للطاقة نعلن تضامننا مع اخواننا موظفي بنك الخليج الدولي الذين تم فصلهم بشكل تعسفي و نضم موقفنا

# فصل تصفيحي... و مطالب مشروعة



ابراهيم الكوهجي

ومؤسسات المجتمع المدني للضغط و الدفاع عن هذه المكتسبات بالوسائل المشروعة. وهذا يستدعي دائماً عدم الاستهانة بأهمية الانضمام للنقابات العمالية فهي الوسيلة الوحيدة للعمال لبناء الدرع الواقي أمام هجمات الرأسمال على مكاسبهم. ومن جهة أخرى على النقابات أن تعي دورها الحقيقي في الدفاع عن هذه المكاسب، لا أن تركز جانباً وتظل غائبة عن مجريات الأحداث العمالية والمعارك المطالبية، بينما الرأسمال يعتدي من هجمة إلى أخرى على حقوق العمال ومكاسبهم من دون مواجهة تذكر. ومن المهم هنا أن ندرك أن النقابات العمالية ما لم تدخل وتخوض نضالاتها المطالبية وتدافع عن الحقوق المشروعة لعمالها، ستبقى نقابات اسمية وشكلية هزيلة، وستقع تحت سيطرة ومصالح أرباب العمل، وستكون رهينة و أسيرة لسياسة إدارتها بدلا من أن تكون الممثل والمدافع الفعلي عن المصالح العمالية المشروعة.

مسلسل الاستغناء عن الوظائف قد بدأ، وأن بنوكاً أخرى قد عدت قوائمها لتسريح موظفيها والفترة القادمة قد تشهد أعداداً أخرى من الموظفين يستجدون بوزارة العمل والاتحاد العام ونقابة المصرفيين. أمام هذا الفصل الجائر وغير المنصف نجد دائماً بأنه يرمى تبعات الأزمات والكوارث على كاهل الموظفين والعمال وأن ثمن هذه الأزمات يجب أن يدفعها العمال والفئات الكادحة الأخرى، وأن المسؤولية فقط تقع على كاهل العمال والمستخدمين في مواجهة هذه الأزمة، أما أرباب العمل فعليهم فقط جني الأرباح و الحفاظ على ثرواتهم. هل بهذه المعادلة سيبنى ويتطور المجتمع؟ وبقدر ما تتعنت هذه الإدارات بقراراتها التعسفية الإضرار بمصالح عمالها وموظفيها والاعتداء على مكاسبهم الوظيفية والمعيشية وتعريضهم لشبح البطالة هم وعائلاتهم، يتم الحاجة دائماً للوحدة والتضامن والتكاتف بينهم ومعهم من قبل النقابات العمالية والاتحاد العام

يبدو أن تداعيات تأثير الأزمة المالية العالمية بدأت تأخذ فعلها على القطاعات المالية وبالأخص المصارف الاستثمارية التي لها ارتباطات بالأسواق المالية العالمية، ولو أن المؤشرات الأولية للأوضاع الحالية لا تكشف لحد الآن عن حجمها الهائل وتأثيراتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية الكادحة والعمال والمستخدمين، ومع ذلك فقد بدأت هذه المصارف باتخاذ خطوات فعلية بإلقاء أعباء هذه الأزمة على موظفيها، والبدء في التسريح الفعلي للموظفين، بالرغم من التطمينات الرسمية بأن الأوضاع الاقتصادية في البحرين لم تتأثر بالأزمة المالية.

المشهد الحالي وبعد فصل ٥٩ موظفاً من بنك الخليج و الاستغناء عن وظائفهم، و تجاهل الإدارة التنفيذية للدعوات المتكررة من وزارة العمل بعدم الاستعجال والتريث في فصل هؤلاء الموظفين إلا أن البنك و كأنها تريد أن تقول نحن ماضون في الفصل و اضعوا ما تشاءون. هذا المشهد يؤكد بان